**أ/ رقاني أيوب جامعة قسنطينة 3**

**ملخص المداخلة:**

شهد نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم المجتمع المدني والعمل التنموي على الصعيد العالمي، فانعقدت المؤتمرات الدولية حول عدد من القضايا التي تواجه تنمية العالم الثالث، والتي أعادت النظر حول الهيئات غير الحكومية واعتبرتها قطاعا ثالثا وشريكا إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص ووريثا شرعيا للحركات الاجتماعية.

فقد أسهمت منظمات المجتمع المدني على امتداد السنوات الماضية في العديد من المشاريع والبرامج والتي تزامنت مع موجة انتشار الفكر التنموي في أدبيات المنظمات الدولية ومفاهيم التنمية المستدامة والديمقراطية والتشاركية والمواطنة، الذي في ظله شهد الإقليم العربي انتشارا واسعا لمفاهيم التنمية عبر الجمعيات ومراكز الأبحاث والوزارات المعنية. فكثرت التقارير حول الفقر ومعدلاته، الفساد، الشفافية، والحكامة الجيدة ... والتي أدت إلى إبراز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته في هذا المجال.

**أولا: توجه يتعلق بالآلية المطلوبة للشراكة مع الحكومة**

1. إيجاد آلية تنفيذية تجعل منظمات المجتمع المدني **شريكا** مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتقويم.
2. تطوير مفاهيم وأداء بنى المجتمع المدني لممارسة شراكة متكافئة ومتفاعلة مع الحكومة.
3. السماح للمجتمع المدني في المشاركة ببلورة الخطط الوطنية التنموية وكيفية وضعها حيز التنفيذ.
4. وضع دراسات حول دور وإمكانيات منظمات المجتمع المدني ومستوى القدرة على المشاركة مع الحكومة في عملية التنمية خصوصا في المناطق الريفية، مع اعتماد التجارب الناجحة لنماذج رائدة يحتذى بها في عملية الشراكة.
5. وضع رؤية مجتمعية مستقبلية تكاملية للشراكة المثلثة ( قطاع حكومي – خاص – أهلي، بالإضافة إلى البلديات) مع آلية لإدارة العملية التنموية يكون أساسها توفير حقوق الإنسان في التعبير، الصحة، التعليم، العمل، السكن، خلق فرص عمل أمام الشباب.....

**ثانيا: دور الحكومة في ممارسة الشراكة وتنشيطها مع بنى المجتمع المدني**

1. الاعتراف بالدور الوطني والتنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة
2. وضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر توفير جو سياسي وتشريعي يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية.
3. العمل على إنجاز قانون جديد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني يعزز من دور الجمعيات ومن استقلاليتها ومن حرية التنظيم وحرية الرأي وحرية التعبير.
4. اعتماد معايير واحدة، في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.  
   4 - تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع منظمات المجتمع المدني وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.
5. قيام الحكومة بدورها كامل" نحو المواطنين عبر اعتماد ترابط البعدين الاقتصادي والاجتماعي  
   ضمن إستراتيجية تنموية واحدة. وعدم التركيز على النمو الاقتصادي وإهمال الحماية الاجتماعية، مما يرتب أعباء على بنى المجتمع المدني هي أصل" من مسؤوليات الحكومة.
6. تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.

**ثالثا : دور منظمات المجتمع المدني التنموي والدفاعي عبر الشراكة مع الحكومة**

1. أن تتمتع منظمات المجتمع المدني بأهلية داخلية، أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية، وأن تعمل هذه المؤسسات إلى توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر تمليك العضاء الرؤية التنموية، وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة ميدانيا"، ودعم المبادرات الفردية والعامة، وتكوين قيادات محلية جديدة.
2. أن تعي منظمات المجتمع المدني دوما" إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس ل بالحلول محلهم، أي أن يكون الدور غير تمثيلي، قوامه المصداقية واللتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد، ويعبر عن مصالح الناس.
3. توسيع قاعدة العضوية في منظمات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية.
4. تعزيز الاستقلالية في التمويل للقطاع المدني وخلق أنماط متعددة للتكامل فيما بينها ومع القطاعات الرسمية والخاصة، فالتنمية – مسؤولية كل أفراد المجتمع – تتطلب التزاما" وقناعة من الجميع. واعتماد الشعار التالي فيما يتعلق بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص: "**أنسنة القطاع الخاص**، واحتراف القطاع النساني".
5. توسيع الدور التنموي لبنى المجتمع المدني والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات

القطاعية.

1. مطالبة الحكومة باللتزام بقواعد الحكم الجيد والشفافية والمساءلة.

**رابعا: السبل الكفيلة بتطوير قواعد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني**

أ – **على صعيد بنى المجتمع المدني:**

1. إن خطط النمو – ل التنمية – تتقرر عادة بين الحكومة ورجال الاقتصاد والمراكز المالية الدولية، مما يعني تهميشا" لدور المجتمع المدني، من هنا يقع على عاتق الهيئات الأهلية وبنى المجتمع المدني إعادة صياغة الاحتياجات التنموية ومحاولة التأثير في السياسات العامة واختراق نموذج النمو الاقتصادي المطروح جزئيا" أو قطاعيا"، والسعي لمعالجة الثار السلبية للنمو السائد، وذلك عبر تفعيل للتأثير على السياسة الرسمية (ADVOCACY AND LOBBYNG) المجتمع المد ني بحيث يشكل أداة ضغط وتعديل استراتيجيات هذه السياسة لتكون في صالح كافة المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الجغرافي أو الديني أو السياسي.
2. بلورة رؤية واضحة وشاملة للتنمية وقيام ميثاق تعاون ب ين الهيئات الأهلية ومختلف بنى المجتمع المدني، تتوزع فيه الأدوار عبر أنماط متعددة من التكامل والعمل على خلق طروحات على المستوى السياسي واعتبار التنمية مسؤولية كل أفراد المجتمع، م ما يتطلب التزاما" فكر يا" وعمل" لتعد يل المخلفات القديمة" لتحقيق" الصالح العام.
3. توفر مواصفات معينة في الهيئات الأهلية وبنى المجتمع المدني:

**أ –** وعي من قبل بنى المجتمع المدني للقضايا المطروحة وبلورة رؤية واضحة ومحددة حول الحلول

المطلوبة على الصعيد الوطني على أساس أن الحكومة هي المسؤولة عن شؤون المواطنين، وإن

الهيئات الأهلية وبنى المجتمع المدني لها دور مشارك وتكاملي وقوة ضاغطة من أ جل تصويب

السياسات العامة.

ب – أن يكون من أولويات بنى المجتمع المدني توفير الديمقراطية والشفافية والمشاركة ومواجهة اتساع

مساحة الفقر وانتشار الأمية والنهوض بأوضاع المرأة.

ج – التزام أعضاء الهيئات الأهلية بمبادئ التنمية عبر تمليك الأعضاء الرؤية التنموية وإشراك هم في

العمل الميداني وتمكين هم من خلل الطاقات المحلية ودعم المبادرات الفردية والعامة وتنميتها من أجل

تكوين قيادات محلية.

د – في إطار الشبكات وتوزيع المهام على الأعضاء من خلل اختصاص كل جمعية، على أن تتولى

كل جمعية قيادة البرامج والنشاط على صعيد مشترك في المجال الذي تبرع فيه ويشكل اهتمامها الأول،

مما يجعل الجمعية تقوم بنفس الدور الذي تقوم به أ ساسا" داخل الجمعية لتتعداه للإطار التشبيكي مما

يساعد إلى الانتقال من دور الجمعية نحو المؤسسة الجامعة وإنشاء قيادة جماعية على أن تقود كل

. جمعية الشبكة في المجال الذي تتميز به.

ه - على الهيئات الأهلية أن تعي دائما" أن دورها يكتمل **بمشاركة الناس ل الحلول محلهم**، والالتزام

بموقع غير محايد يعبر عن مصالح الناس، وإن مدى شرعيتها مرتبط باعتراف الناس بهذا الدور.

و – عدم وقوع الهيئات الأهلية في الفخ المنصوب لها، أي أن تأخذ دور الدولة في المجال الخدماتي بالقيام بالدور المفترض أن تقوم به الدولة، إذ أن اعتماد سياسة التصحيح الهيكلي، والذي يقتضي إضعاف الدور الاجتماعي للدولة وتعزيز الخصخصة مما سيضاعف من مهمات الهيئات الأهلية

والشبكات. والمطلوب هو تقوية المجتمع المد ني وتنميته وإغناء مؤسساته وتعبئة طاقاته، وفي نفس

الوقت تقوية الدولة العادلة الناظمة لعلاقات المجتمع والموازنة لقواه، وردم الهوة بين المجتمع والدولة

ومصالحتهما، بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع ويتمثل المجتمع في الدولة.

ز - يتبين أن المنظمات غير الحكومية يقع عليها عبء ومسؤولية كبيرة في عملية بناء المجتمع المدني

وتحقيق التنمية البشرية العادلة والمتوازنة وحتى تقوم بمسؤولياتها عليها أن تراعي التوجهات الآتية:

1. القيام بتنفيذ برا مج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعامل ين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي وذلك في إطار من التخطيط.
2. ممارسة التشجيع على صعيد المنظمات غير الحكومية ذاتها وكذلك على صعيد تشجيع الدولة في أنشطتها ومشاريعها المتوجهة للتنمية المجتمعية والبشرية.
3. القيام بوظيفة الرقابة الشعبية والمؤسسية على الدولة وهي تؤدي دورها وتقوم بوظيفتها.
4. التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية للمنظمات غير

الحكومية.

1. توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والأمية وتوفير فرص العمل.

إطلاق طاقات عمل ومبادرات المنظمات غير الحكومية بتحريرها من قيود البيروقراطية وتوجيه الاهتمام نحو المنظمات القاعدية والشعبية ودعمها بالخبرات والطاقات.

**ح - في العلاقة بين المنظمات الأهلية:**

1. وضع وتعميم نموذج التنسيق بين المنظمات الأهلية المحلية الهادفة إلى العمل المشترك في

برا مج مرا كز للتنمية المحلية المتكاملة وإشعار المنظمات الممولة بفائدة وضرورة دفع هذا النموذج المرتكز إلى تكامل حاجات المجتمع المحلي، وذلك تلفيا" للهدر في الطاقات والموال وتلفيا" للتفتيت والتنافر في هذا المجتمع.

التأكيد على أن تكون العلاقات المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، دون طغيان قوى المؤسسات الغنية على المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، وذلك بأن تكون الأولوية لمراعاة المتطلبات المحلية والفعلية في إطار من التنمية العادلة والمتوازنة وفي ذلك كله نكون منطلقين من أن ديمقراطية المجتمعات والمشاركة لهما دور أساسي في عملية التنمية

**ط - إستراتيجية التنمية البشرية:**

إن بناء المجتمع المدني بطريقة مؤسسية مع توفر الضمانات القانونية والسياسية وذلك بالتأكيد على:

1. أهمية الديمقراطية في التنمية البشرية وذلك عبر اللامركزية في الدارة والحكم.

المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار السياسي والتنمية البشرية وذلك بالتأكيد على إشراك الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة والأكثر فقرا" كالنساء والأطفال والمعاقين.

1. تطوير وتعديل وإيجاد القوانين التي تعزز مفاهيم الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان.
2. أهمية إطلاق حرية التعبير وممارسة حق التنظيم وتكوين الجمعيات.

**ي - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:**

إن المنظمات غير الحكومية أصبحت ذات دور أساسي، وإن تعزيز وبناء المجتمع المدني وتأسيس الديمقراطية من منطلق المشاركة الشعبية الكاملة، وحتى تؤدي المنظمات الأهلية غير الحكومية دورها كداعية لبناء مجتمعات مدنية قوية وفعالة ونشطة ل بد أن تضع في اعتبارها أن الفقر والبطالة والأمية

هي نتاج سياسات غير سليمة سواء كانت محلية أو دولية، وإن حل تلك المشكلات لن يتحقق بدون عدالة

حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية تضع في اعتبارها التركيز على النساء والأطفال وكافة الفئات المهمشة والضعيفة، وأن ذلك لن يتحقق دون التضامن بين كافة المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وربط كافة المشاريع باحتياجات السكان الحقيقية، على أن ي تم ذلك في إطار وجود خطط عمل طويلة المدى وخطط قصيرة المدى مع الوضع في الاعتبار أن كل ذلك لن ي تم بعيدا" عن التنسيق والتعاون وشبكات العمل المشتركة بين المنظمات الأهلية الوطنية والإقليمية والدولية ضمن **الخطوط العامة التالية**:

1. أن تتمتع هذه المؤسسات بأهلية داخلية بمعنى أن تكون ملتزمة بمبادئ التنمية، وأن تسعى إلى توفير الديمقراطية والشفافية والمشاركة وذلك عبر: **تمليك** الأعضاء العاملين الرؤية التنموية **وتمكينهم** من أجل تكوين قيادات محلية.
2. تعزيز العلاقات مع قوى الضغط ومختلف بنى المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية أكثر

عدالة وبيئة أكثر أمانا".

1. أن تعي دوما" أن دورها يكتمل بمشاركة الناس ل بالحلول محلهم.
2. مكافحة الفساد بكافة صوره وإعلاء القيم والسلوكيات التي تتفق مع القيم الخلقية.
3. دعم التعددية والديمقراطية وتقوية المشاركة في العمل العام.
4. تعزيز دور المرأة وتمكينها، والاهتمام بالطفولة.
5. احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والديمقراطية.
6. تحقيق السلم العادل في العالم.
7. إن المحاولات الجادة في السنوات الخيرة من التشاور والعمل المشترك وتشكيل إئتلافات

قطاعية في كثير من أنحاء العالم لمعالجة قضايا وموضوعات محددة (مثل حماية البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، قضايا التعليم والصحة، الطفولة ... الخ). إن حملت الضغط هذه يجب أن تستمر وتتوسع وطنيا" وإقليميا" وعالميا" والانخراط بالنشاط الدولي المعقود في هذا المجال عبر تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني. لقد حان الوقت لمزيد من العمل وبجرأة لدعم الاتجاه نحو التضامن العالمي والمواطنة العالمية ومواجهة تراجع مؤشرات التنمية التي تعصف بالاستقرار وتعمق الفوارق بين من يملك ومن لا يملك، والإسهام في تحقيق العدالة بين الناس في المجتمع.

1. التأكيد على أن سياسة العدوان والعنف التي تتبعها دولة إسرائيل تجاه الشعبين الفلسطيني

واللبناني تعيق بدرجة كبيرة تطور ونمو المنظمات غير الحكومية في هذين البلد ن وذلك بإضافة أعباء إنمائية وخدماتية هائلة تفوق طاقة هذا القطاع وبشكل يمن عه من لعب دور تنموي شمولي فاعل بالرغم من كبر قطاع المنظمات غير الحكومية في هذين البلدين.

1. التأكيد على أن الاحتلال الأميركي – البريطاني للعراق يهدد بشكل واضح المجتمع المدني

والتنمية البشرية للشعب العراقي.

إن التحدي الأكبر أمام الهيئات غير الحكومية هي في كيفية انتظام عملها على أساس مفاهيم

معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنية والمشاركة الطوعية

وانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية المهنية ... الخ، حسب تعريف برنامج المم المتحدة

الإنمائي لدور المجتمع المدني.

أي كشف التباسات العلاقة بين المجتمع التقليدي والمجتمع المدني الحديث. فتكوينات المجتمع المدني

الحديث تعبر عن مصالح جماعات وفئات قد تتنافى أو تتعارض، غير أن الذي يجمع بينها هو اعتمادها

معايير "إنجازية"...... لمعايير إرثية" تقليدية، وهي مبدئيا" مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة

وبتكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها يتوفر بديل" وظيفيا" مقبول" من الناس يحل محل التكوينات

الإرثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية..) ويؤدي ذلك إلى تقوية الولاء لهذا البديل وإضعاف

الولاء للثانية.

لكي يستطيع القطاع الأهلي لعب دور الشريك في التنمية ومطالبته لحكومة بالاعتراف بهذا الدور

يتطلب منه القيام بمراجعة نقدية لأدائه وبرامجه، والعمل على تعزيز الآليات والممارسات الديمقراطية

داخل المنظمات نفسها، وبلورة رؤية إستراتيجية عامة لدوره وليس حملت ظرفية ومؤقتة وغير مكتملة، وإعطاء الأولوية في عملها للتوجه للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة والاستجابة لمعطيات العمل القاعدي بدل الجنوح نحو إعطاء الأـولوية للتوجه نحو الجهات المانحة، وعدم اقتصار عملها على التعامل مع نتائج المشكلات الصحية والاجتماعية بل بذل الجهود الكافية للتعامل مع السباب.

**ب – على صعيد الدولة:**

إن الدول العربية، انسجاما" مع الاتجاهات المسيطرة في نسق العولمة الاقتصادية، يعتمد سياسات

تستجيب لمتطلبات العولمة والاندماج في السوق دون الاستناد إلى الأولويات المتناسبة مع خصائص

الاقتصاد في الدول العربية، ومع المشكلات والأزمات في الدول العربية، وهو بذلك يعتمد لمعالجة

الأزمة الاقتصادية، نوع السياسات نفسها التي تسببت بالأزمة، في حين أن متطلبات التنمية تتطلب

مشاركة وتفاعل العناصر الفاعلة من خلل بلورة عقد اجتماعي من أجل التنمية يتيح مشاركة قوى

المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة لوضع مشروع مستقبلي توافقي يحترم مصالح البلد الراهنة

والمستقبلية.

إن تحقيق أهداف الألفية التنموية يتم من خلل اقتصاد منتج، وحفز الاستثمارات الخاصة، والخروج

من الفقر، والقضاء على الأمية والبطالة، والحد من الهجرة وتقليص الهوة بين المناطق أو بين الفئات

الاجتماعية واللحاق بالتطور الثقافي العالمي، وهي جميعها تمثل تحديات أساسية لمستقبل المنطقة

العربية، ليمكن تحقيقها إلا من خلال **دمقرطة التنمية** ودمقرطة التنمية هذه تقوم على إشراك مختلف

القوى والفئات الاجتماعية ومن ضمنها بنى المجتمع المدني في تحديد السياسات والخيارات الاقتصادية

والاجتماعية والبشرية في العالم العربي، المصنوعة محليا" والمقررة من الداخل، ويحول دون اتخاذ

التنمية منحا" عاموديا" سواء اجتماعيا" أم قطاعيا" أم مناطقيا" ولتحقيق ذلك علينا التعاون مع العالم

الخارجي وفيما بيننا في العالم العربي والخروج من عقدة الخوف من الفرض والملء والدخول في

علائق تشاركية وتفاعلية متكافئة.

إن الركن الثاني في عملية تحقيق أهداف الألفية الذي يمثل تحقيقه شرطا" الركن السابق، فهو **تمكين**

**المؤسسات الديمقراطية في الدول العربي ة** بتعزيز المشاركة السياسية وبناء دولة القانون والمؤسسات

وتفعيل دور المواطن وإعادة تحديد علقته بالدولة وتقوية دور السلطة القضائية واستقلاليتها، والقضاء

على الفساد، وخلق آليات للشفافية والمساءلة واحترام دور السلطة التشريعية وعقلنة الثقافة السياسية

وصون التعددية السياسية وضمان تداول السلطة وتوسيع مساحة الحرية ورقعة العمل للمجتمع المدني.

كلها شروط أساسية لاندفاع الدولة في طريق التنمية الديمقراطية نفسها.

إن العالم العربي في أشد الحاجة اليوم إلى تثبيت هذين الركنين للانطلاق في عملية تحقيق أهداف

الألفية والنهوض المستقبلي حيث العالم يغدو أكثر تقاربا" وتداخل" وترابطا" وحيث ظاهرة التكتلات

الإقليمية أو المقاربة باتت تمثل سمة القرن الجديد، وإن نظاما" عربيا" جديدا" يمثل ركنا "التنمية

الديمقراطية"، و"تمكين المؤسسات الديمقراطية" أبرز مقوماته هو القادر على تحقيق أهداف الألفية وعلى

احتلال موقع في النظام العالمي الجديد الآخذ في التكون.

والانطلاق برفع هذين الركنين في العالم العربي يتطلب إنجاحه أيضا" إخراج هذه المنطقة من دوامة

العنف والحروب والاحتلالات التي استنزفت المنطقة ماديا" وبشريا" وحضاريا" على مدى عقود. إن الخروج من هذا الواقع ألاستنزافي يمثل مدخل" أساسيا" لتحقيق النهوض في العالم العربي.